رفع فوائد قروض «التمويل الأصغر»

ترجمان لـ«الوطن»: من حق المصرف تعديل نسب الفوائد وتم إعلام المستفيدين برسائل نصية

| نوار هيفا

وصلت إلى عدد من مستفيدي قروض مصرف الوطنية للتمويل الأصغر رسائل نصية تبين قيام المصرف برفع نسب الفوائد على القروض اعتباراً من الأول من أيلول الجاري، من دون تحديد أنواع القروض المدرجة برفع نسب الفوائد أو حجمها، إضافة لعدم تحديد الأثر الرجعي المتعلق بهذا الخصوص.

«الوطن» تواصلت مع مدير فرع دمشق لمصرف الوطنية للتمويل الأصغر دينا ترجمان التي بينت أن التضخم الحاصل اليوم وارتفاع أسعار الفوائد بشكل عام دفعا المصرف لهذه الخطوة، لكون نسب الفوائد على قروض مصرف التمويل الأصغر هي الأقل بين باقي المصارف.

وأوضحت ترجمان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن خيار رفع نسب الفوائد جاء لضمان الاستمرارية بالتشغيل واستمرار تقديم القروض للمستفيدين من خدمات المصرف، علماً أن نسب هذه الزيادة طفيفة جداً خاصة للقروض القائمة حيث لم تتجاوز نسب الزيادة واحداً بالمئة وفقط على المبلغ المتبقي، أي سيكون الفرق بالنسبة للمقترض بين (١٠٠٠-١٥٠٠) ليرة فقط.

وأشارت ترجمان إلى أنه في حال رغب المستفيد بتسديد كامل الأقساط المتبقية سيتم خصم كل قيم الفوائد المترتبة عليه، مقابل عمولة ٢,٥ – ٤ بالمئة، لافتاً إلى أن القروض الجديدة ستكون بنسب فوائد مختلفة وسيتم إعلام مقدم القرض بكامل الشروط أثناء توقيع عقد الاستفادة منه، لافتاً إلى أن معظم استفسارات المستفيدين كانت عن نسب الفوائد من دون إبداء أي اعتراض بعد معرفة نسبها الطفيفة.

وعن الشق القانوني حول رفع نسب الفوائد من المصرف خاصة فيما يتعلق بالأثر الرجعي لقانون الاقتراض أكدت ترجمان أن رفع النسب قانوني وفي نص عقد القرض تم ذكر بند بأحقية المصرف بتعديل نسب الفوائد بما يتناسب مع أسعار مصرف سورية المركزي، وتم إعلام جميع المستفيدين برسائل نصية، علماً أن النسب ستكون متفاوتة حسب حجم القرض وعلى كل مستفيد مراجعة فروع المصرف للتأكد من الأقساط ونسب الفوائد المترتبة عليه.

وفي السياق أوضح معاون المدير العام للشؤون الإدارية ومدير التسليف في مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن، في تصريح خاص لـ«الوطن»، عدم وجود أي تعديل على نسب فوائد القروض المرتبطة بالمصرف حتى تاريخه، مبيناً أن المصرف سيقوم بهذا التعديل فور ورود قراره من مصرف سورية المركزي وسيعلم مستفيدي القروض بهذا القرار.

السماح باستيراد الشعير حتى ٣١ كانون الأول من العام القادم

معاون مدير الإنتاج الحيواني لـ«الوطن» قرار مهم وضروري لترميم النقص في مادة الشعير

| رامز محفوظ

بين رئيس دائرة الرقابة العلفية معاون مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام في تصريح لـ«الوطن» أن قرار السماح باستيراد مادة الشعير العلفي قرار مهم وضروري خلال الفترة الحالية، مبيناً انه يتم اتخاذ مثل هذا القرار في حال وجود نقص في المادة من أجل ترميم هذا النقص من خلال السماح بالاستيراد، مشيراً إلى أنه في كل عام يصدر مثل هذا القرار خلال هذه الفترة وهذا القرار موجود بشكل دائم.

وأضاف: يوجد لدينا إنتاج محلي من مادة الشعير لكن في حال عدم كفاية هذا الإنتاج لاستهلاك الثروة الحيوانية يتم اتخاذ قرار بالسماح باستيرادها، مؤكداً أنه جرت العادة أن يبدأ الاستيراد في كل عام في الأشهر الخمسة الأخيرة إلى حين الانتهاء من تسويق الإنتاج المحلي والسبب بالسماح باستيراد المادة خلال هذه الفترة، أي تأخيرها قدر الإمكان هو الحفاظ على القطع الأجنبي، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة تأخذ بالحسبان أعداد الثروة الحيوانية واستهلاكها من الشعير العلفي ومن الممكن أن يحصل عجز ونقص بالمادة بسبب احتكارها لرفع أسعار مبيعها في السوق لذا من الضروري حينها أن يتم السماح باستيراد المادة من أجل تحقيق التوازن في سعر المادة في السوق.

ولفت إلى أنه من ضمن الشروط الفنية المعتمدة من أجل السماح باستيراد المادة تحديد نسبة الرطوبة المسموح بها والوزن النوعي الحجمي ونسبة الشوائب والحبوب التالفة المسموح بها والأجرام كما يتم تحديد نوع الشعير المسموح للاستيراد بحيث يكون من الدرجة الأولى والثانية فقط.

وأشار إلى أنه بالنسبة للشعير العلفي من الدرجة الأولى يجب أن تكون نسبة الرطوبة المسموح بها لا تتجاوز ١٢ بالمئة ونسبة الشوائب للحبوب التالفة يجب ألا تتجاوز ٥ بالمئة كحد أقصى أما بالنسبة للحبوب الأخرى الصالحة لتغذية الحيوان مثل الذرة والقمح والشوفان فالمسموح به نسبة ١٠ بالمئة فقط كحد أقصى، أما بالنسبة للشعير العلفي من الدرجة الثانية يجب أن تكون نسبة الرطوبة المسموح بها حتى ١٥ بالمئة ونسبة الشوائب للحبوب التالفة يجب ألا تتجاوز ٨ بالمئة والحبوب الأخرى الصالحة لتغذية الحيوان يجب أن تكون نسبة الشوائب المسموح بها ١٠ بالمئة كحد أقصى.

هذا وكانت قد أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يسمح لكل المستوردين باستيراد مادة الشعير العلفي لغاية الـ٣١ من كانون الأول من العام الجاري.

ووفقاً للقرار الذي استند إلى توصية اللجنة الاقتصادية بتاريخ السابع عشر من شهر آب الماضي يسمح باستيراد مادة الشعير العلفي وفق الاشتراطات الفنية المعتمدة لدى مديريات الإنتاج الحيواني ووقاية النبات في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

موسم التخفيضات.. حقيقة أم احتيال؟

أصحاب محال تجارية لـ«الوطن»: مرابح مواسم التخفيضات قليلة لكنها حل لكسر ركود الأسواق

| نوار هيفا

ينتظر كثير من السوريين موسم التنزيلات لشراء الملابس بنصف قيمتها أو بقيمة تخفيضات بين (٣٠-٧٠) بالمئة بين بداية الموسم ونهايته في الكثير من محال الماركات والمحال العادية، لأن اقتناء هذه الملابس يكون محالاً مع بداية كل موسم وخاصة الشتوي منها.

بعض أصحاب المحال التجارية في عدة أسواق (الحمرا- الصالحية- المزة) بينوا في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موسم التخفيضات يكون حلاً إسعافياً للنهوض من الركود الحاصل في الأسواق، حيث يتم تخفيض نسبة الربح لحدود (٥) بالمئة أحياناً لتشجيع الإقبال، خاصة أن البضائع محدودة الموديلات لعدم ضخ المعامل نوعيات وموديلات مختلفة.

وعن مدى قيمة هذا الموسم في تحقيق قيمته المرادة أشار (علاء صيدا) صاحب محل ألبسة في المزة أن مواسم التنزيلات خلال العامين الماضيين كانت فاشلة، لعدم موازنة نسبة التخفيضات مع قدرة المواطنين الشرائية، وهو أمر طبيعي فارتفاع التكاليف والنقل وغيرها من الصعوبات بات الجميع يعرفها، وهذا يعني كساد البضائع وعدم قدرة أصحاب المحال على جلب بضائع جديدة للموسم القادم، وبالتالي خسارة كبيرة، مضيفاً إن أسعار الموسم الصيفي كانت مرتفعة نسبياً مقارنة بالقدرة الشرائية وتوقع أن تكون هذه الأسعار مضاعفة شتاءً.

ولفت صيدا إلى أن أغلب الزبائن يفاجؤون بالأسعار رغم التخفيضات، فالجينزات التي تباع في موسم التنزيلات بـ(١٠٠) ألف ليرة، كانت قبل أشهر بـ(١٢٠) ألف ليرة، ولم تبع إلا بعض القطع، رغم تخفيض سعره إلى النصف إلا أن القدرة الشرائية لم تساعد الناس في الشراء، واعتبروا أن هذه التخفيضات وهمية.

وحسب جولة بسيطة على أسعار بعض المنتجات ضمن هذه الأسواق مع بداية تصفيات موسم الصيفي، وصل سعر الحذاء متوسط الجودة بين (٨٠-١٢٠) ألف ليرة، وتراوحت أسعار الكنزات بين (٦٥- ٩٠) ألف ليرة، أما الجينزات فأسعارها متفاوتة بين سوق وآخر ومحل وآخر بمتوسط سعر يبدأ من (١٠٠) ألف ليرة ويبتهي بـ(٢٣٠) ألف ليرة.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد حلاق بين أن هذه التنزيلات تتعلق فقط بالملابس وهي مواسم يستفيد منها الزبون وكذلك التاجر، وحتى لو كانت مرابحها منخفضة لكنها تعمل على تحريك السوق برفع نسب المبيع بدل أن تتكدس هذه البضائع لموسم آخر.

وأوضح حلاق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن خسارة التاجر تكون أكبر في حال تم نقل ملابس هذا الموسم لموسم آخر بفعل عامل أذواق المستهلكين ومعاينة الطلب، لافتاً إلى أن التاجر يعتمد خلال هذه المرحلة لتقليل أو تخفيض مرابحه بنسب متفاوتة حسب النوع والموديلات والجودة، ولا تترتب خسارة للتاجر بموسم التخفيضات إلا في حال تجاوزت نسب التخفيضات أكثر من ٥٠ بالمئة.

> حلاق لـ«الوطن»: «ستوك» ليس مصطلحاً سلبياً وإنما يعني وجود خلل قد يكون بسيطاً في القطعة

وعن اعتماد بعض التجار رفع الأسعار واختيار نسب تخفيضات ترجع القطعة لذات السعر أكد حلاق أن المستهلك اليوم ليس غريباً عن تكاليف أي منتج ويستطيع أن يقدر حجم الزيادة وحتى الربح كما أنه يقدر جودة المنتج والسعر المناسب له ويقتني هذا المنتج أو لا، والتخفيضات ليست وهمية ولكن يمكن تسميتها بيعاً بمرابح أقل لضمان حركة السوق والتجديد به.

وفسر حلاق معنى مصطلح (الستوك) في بيع المنتجات أثناء التخفيضات بأنه ليس مصطلحاً سلبياً كما يظن البعض، وهو يطلق على القطع التي يقوم بعض المصنعين بتخفيض سعرها نتيجة خطأ بسيط أحياناً بالقصة أو باللون أو بأي تخريج لهذا المنتج عن التصنيف المطلوب أو موديل معين قد يبطل خلال فترة معينة، فهنا يعمد التاجر لإدخال هذا المنتج ضمن موسم التصفيات ويستفيد منها بعض المستهلكين.

أما ما يخص وجود سعرين للمنتج فالسعر على كرت الملابس يكون أقل من حجم السعر المطلوب وهو ما يحصل في معظم المحال، وأشار حلاق إلى أنه بالمجمل أمر مخالف فالسعر على الكرت هو السعر الحقيقي للمنتج ومحسوب فيه تكاليف النقل والشحن والإنتاج، لكن قد يلجأ بعض التجار لهذا التصرف تماشياً مع ارتفاع أسعار الصرف وبالتالي لضمان عدم خسارة رأس المال لدى شراء بضائع جديدة لذلك قد يكون سعر المنتج مثلاً ٦٥ ألفاً كما هو على الكرت ويطلب التاجر مبلغ ٨٠ ألفاً وذلك بعد احتساب حجم الرفع المقدر لضمان عدم الخسارة والقدرة على شراء بضائع جديدة.

بين الاستغراب والتفاؤل.. صناعيون وتجار يستقبلون قرار خفض أسعار المشتقات النفطية

أكريم لـ«الوطن»: جيد ورسالة تفاؤل لكن الأسعار لم تنخفض

> صناعي: هناك قرار حكومي بتقييم تكاليف أسعار المحروقات كل ستة أشهر

| هناء غانم

استقبل الصناعيون والتجار قرار انخفاض أسعار المشتقات النفطية /باستغراب/ باعتبارها المرة الأولى التي يصدر فيها قرار يقضي بانخفاض أسعار المشتقات النفطية.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أكد أن قرار تخفيض أسعار المشتقات النفطية بالعموم جيد ورسالة تفاؤل لتخفيض الأسعار لكنه على الأرض الواقع لم يكن له انعكاس إيجابي لأن الأسعار لم تنخفض خاصة أن سعر الصرف لا يزال مرتفعاً مؤكداً أن انخفاض الأسعار أصبح مرتبطاً بانخفاض سعر الصرف لافتاً إلى أننا نأمل أن يكون هذا القرار مقدمة لحزمة قرارات جديدة تصب في مصلحة المواطن والتاجر والصناعي.

أما الصناعي عاطف طيفور فقد طالب بأن يكون هناك نشرة أسعار إلكترونية تقليدية متغيرة يومية ومباشرة (صعوداً وهبوطاً) لافتاً إلى أن هناك قراراً حكومياً بتقييم التكاليف لأسعار المحروقات كل ٦ أشهر الأمر الذي يساهم بتقليات صغيرة على التكاليف والأسعار وتقليات اقتصادية بسيطة على الأسواق، ما يساهم بتخفيض أعباء الموازنة ومكافحة الانكماش والركود والارتفاع الضخم للأسعار المفاجئ بالأسواق.

مشيراً إلى أن جميع دول العالم تتعامل مع الأسعار بصيغة البورصة المباشرة والمتغيرة صعوداً وهبوطاً بشكل آني. وسورية تتعامل مع الأسعار بصيغة الدعم تحت شعار استقرار الأسواق والمستوى المعيشي لمدة زمنية.

وأشار طيفور إلى أن تقلبات سعر الصرف والتكاليف المتسارعة واضطرابات التضخم العالمي تتسبب بعبء ضخم على الخزينة، ما يراكم قيمة دعم الأسعار ويجبر الموازنة بشكل مفاجئ لرفع الأسعار وقيمة ضخمة تراكمية، وذلك ينعكس ركوداً جامحاً وفورياً بالأسواق لمدة زمنية طويلة، حتى تعود للاستقرار التدريجي.

وذكر طيفور أن تكلفة الطاقة على الفعاليات الاقتصادية سواء محروقات أم كهرباء أو غيرها تشكل وسطياً ٣٥ بالمئة من تكلفة المنتج النهائي وعند الحديث عن الارتفاع أو الانخفاض يجب أن تكون الحسبة صحيحة مثلاً إذا ارتفع سعر الكهرباء أو المازوت ١٠٠ بالمئة فسيكون انعكاسه ٣٥ بالمئة أي الارتفاع على سعر المنتج النهائي ١٥ بالمئة مثلاً وهكذا حتى نعرف انعكاسها على تكلفة المنتج النهائي سواء ارتفاع أم هبوط بالأسعار وذلك يجب أن يظهر على أسعار المنتجات بالأسواق وبشكل يومي.

إعلان عن عرض استثمار براءة الاختراع

التركيبة القائمة على السيكلوديكسترين لمثبط BCL-2

المودعة في سورية برقم ٢٠١٠٤٠٠٤٢

للمراجعة مع سابا وشركاهم للملكية الفكرية ص.ب. ٤٦٠ دمشق